العدد (1776) السنة السابعة - الاربعاء (21) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وجهة نظر

هل ننسى العراق في خضم الانتخابات ؟

ترجمة :عمار كاظم محمد

المسؤولية المتعلقة بالحالة في العراق الجديد يجب أن تؤثر في محاولات السياسيين البريطانيين لتجنب هذ الشأن في بيانات الأحزاب . لقد وجه الكاتب المسرحي ديفيد هير سؤالاً مهما لنيل كينوك كيف يمكنه التصويت لحزب العمال بعد العراق ؟ وعلى الرغم من اخذه المقابلة كلها لأعطاء جواب واضح الا أن الزعيم العمالي تفادى اعطاء جواب شاف قائلا « يجب أن لانكون مقيدين باحداث الماضي والتي تمتلك عليها الآن سيطرة أقل «.ربما غدا العراق قضية سامة تم تجنبها على كل الصعد من قبل الحزبين الكبيرين في الحملة الانتخابية وكان بيان حزب العمال قد لخص القضية بالقول « ليس هناك أكثر جزء في العالم اهمية للأمن العالمي من الشرق الأوسط « لكن وثيقته المكونه من ٧٦ صفحة اشارت الى العراق مرة واحدة وبشكل عابر من خلال العودة الى ميزانية الدفاع بينما كان المحافظون الذين وجهوا دعمهم للحرب في العراق لم يشيروا اليه في بيانهم المكون من ١٣١ صفحة.كيف يمكن للعراق أن يتلاءم وتاريخنا السياسي ؟ لقد كان قرار دعم الحرب التي قادتها الولايات المتحدة واحدا من القرارات الحاسمة خلال العقد الماضي والذي كلف ٨ بلايين باون و٥٠٠ جندي بريطاني تم قتلهم أو جرحهم . مع ذلك يبدو ان دروس الحرب قد تم حصرها في تلك التحقيقات الغامضة المغلقة والمحاولات الفاترة لاعتقال توني بلير . ان بريطانيا تشترك في المسؤولية عن الحال في العراق الجديد لذلك فان هذه القضية لايمكن ولايجب أن تفصل الحاضر والمستقبل من سياساتنا.فمن ناحية العلاقات مع العراق الجديد سيكون من حق الناس أن تسال ما هو مقدارمانملك من تأثير وقابلية على الأرض على الرغم من كوننا الشريك الرئيسي في حرب اسقاط النظام، فتأثير بريطانيا في العراق تضاءل تقريبا خصوصا بعد أن اصبح واضحا أن وزارة الدفاع الأمريكية هي التي تعالج الأمور على الأرض بالاضافة الى أن القرار البريطاني في الانسحاب من البصرة انتقد من قبل مصمم فكرة « الاندفاع « فالجنرال جاك كين وصف المدينة بحالة متدنية امنيا اضافة الى تدهور العلاقة مع رئيس الوزراء العراقي حينما ظهر البريطانيون بشكل يعارض دعم الحكومة العراقية في عملية صولة الفرسان في البصرة.في الوقت الحالي تبدو بريطانيا بشكل بسيط في العراق من خلال القيام بالمساعدة على تدريب القوات البحرية العراقية في الخليج وقد امتزج هذا مع السياسة المعقدة في العراق الجديد وربما يقود ذلك البعض البرهنة على أن قدرة بريطانيا لجعل الحال كما كانت عليها قبل الحرب ضئيلة .مع ذلك فإن المسؤولية مازالت مستمرة وليس هنالك مكان تلتقي فيه المسؤولية والقابلية كما في قضية اللاجئين العراقيين المستمرة. فطبقا للجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الصادر في كانون الثاني من هذا العام مازال هناك أكثر من ١،٣ مليون لاجيء عراقي موزعين في انحاء المنطقة كافة بضمن ذلك ٩١٠،٧٤٧ لاجئ يعيشون في سوريا و ٥٠٠ ألف يعيشون في الأردن. وبالنظر الى حالتهم الضعيفة التي وصفتها ديبورا أموس في كتابها الأخير فإن الكثير من الذين يعانون هناك يمرون بظروف سيئة في دمشق.عبر المحيط الأطلسي دعا الرئيس باراك اوباما السياسيين الى تحمل المسؤولية وخلال حملته الانتخابية وعد بمبلغ ٢ مليار دولار لتوسيع الخدمات المقدمة للاجئين العراقيين. وفي آب الماضي سمّى اوباما سامانثا باور (التي طالما سمت هيلاري كلنتون خلال الحملة الانتخابية بالوحش) مديرة لشؤون حقوق الانسان ومسؤولة عن تنسيق جهود الحكومة الامريكية للاجئين العراقيين والمهجرين في الداخل. وعلى أية حال فقد تأجل تنصيبها لبعض الوقت خصوصا الآن حيث اجلت الإدارة الأمريكية حتى اشعار آخر تسمية روبرت فورد سفيراً لها في دمشق . بعد المعلومات التي توفرت عن تهرب الاسلحة عبر سوريا الى لبنان.بريطانيا لديها سفير في دمشق لكنه في بعض الأحيان يبدو أنه يتحرك في اتجاه معاكس للولايات المتحدة، ففي تشرين الأول الماضي ابدت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قلقها من محاولة بريطانيا ارجاع ٤٤ لاجئا عراقيا بالقوة الى بغداد . هنا يبدو أن المسؤولية تجاه اللاجئين العراقيين تصطدم بسياسات الأحزاب ونظرتها للهجرة وهي القضية التي قيل حولها الكثير من خلال تلك البيانات فبالنسبة لحزب العمال فقد وعدوا « بانه لن تكون هناك هجرة غير شرعية من خارج الاتحاد الاوروبي « بينما وعد المحافظون «باعادة مستوى الهجرة الى المعدلات التي كانت عليها في التسعينيات من القرن الماضي « اي عشرات الآلاف في العام وليس مئات الآلاف .لذا فاي أمل هنا بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية التي يجب أن تكون عادلة مع الجميع وكيف نكون كلنا فيها سواء ؟ ان التخلي عن اولئك الذين اصبحوا بحال اسوأ جراء فشل السياسة الخارجية هو ما نشاهد من غياب للعراق من بيانات الأحزاب ومما ارتكبناه نحوه .

عن الغارديان

قراءات

أمريكا: لوائح جديدة للاحتجاز بتهمة الإرهاب

ترجمة :علاء خالد غزالة

صرح احد كبار المسؤولين الأميركيين ان ادارة اوباما عاكفة، لاول مرة، على وضع لوائح سرية تتضمن تعليمات تساعد الحكومة في اتخاذ قرارها بشأن المشتبهين بالإرهاب الذين يتم إلقاء القبض عليهم حديثا، فيما اذا كان عليها ان تقدمهم للمحاكمة او ان تضعهم قيد الاعتقال المستمر بدون محاكمة.ويؤكد عدد من المسؤولين ان مسودة هذه الوثيقة تتوقع ان عددا قليلا من المشتبه بعلاقتهم بالارهاب الذين سيتم القاء القبض عليهم في المستقبل قد يتم احتجازهم والتحقيق معهم في سجن خارج الولايات المتحدة. ومن الراجح ان تكون قاعدة باغرام الجوية في افغانستان، على المدى القصير في الأقل، مقرا لهذا المعتقل.لكن المسؤولين في وزارة الخارجية عملوا على تأخير المصادقة على هذه التعليمات بسبب قلقهم من ان يؤدي اقرار اللوائح بشكل رسمي –حتميا– الى الاستخدام الموسع للاعتقال الطويل المدى، بما يشبه معتقل غوانتانامو باي في كوبا، والذي تعهد الرئيس اوباما بإغلاقه.وقد أثير النقاش حول هذه التعليمات من قبل قوة المهمات التي شكلها اوباما لدراسة قضايا المعتقلين بعد ان اصدر تنفيذا في العام الماضي نص على إلغاء الكثير من الممارسات التي اقرتها ادارة الرئيس جورج دبليو بوش. غير ان المسؤولين الذين تولوا وضع السياسات البديلة يقولون ان على الحكومة اعادة التفكير في كيفية استجابتها في حال اعتقال احد كبار عناصر القاعدة خارج الولايات المتحدة.يقول احد كبار المسؤولين: «يجري وضع قواعد للاجراءات.» كما ان من المحتمل ان تكون هذه اللوائح سرية و«يتم اتباعها في حال امسكنا غدا بشخص ما، اذ انها تبين ما الذي يجب ان نفعله نحوه، وكيف نتخذ هذا القرار.»وتأتي هذه التداعيات وسط جدل داخلي اوسع حول المدى الذي سيذهب اليه اوباما في تكرار الممارسات التي تم اعتمادها من قبل سلفه الرئيس بوش، وهو توجه تعمل على ايقافه مجاميع حقوق الانسان، وحتى مسؤولون داخل إدارة اوباما. ولم يطلب اوباما وضع هذه التعليمات مباشرة، لكن كبار المستشارين يعتقدون انه لولاه لكان توجّب عليهم اتخاذ قرارات مستعجلة للتعامل مع المشتبه بعلاقتهم بالارهاب في حال التمكن من الامساك بهم. يقول احد مسؤولي وزارة الخارجية ان ادارة اوباما، بإحجامها عن تقديم سياسة واضحة لاعتقال المشتبهين بالارهاب، فإنها تلجأ الى الضربات الجوية والتكتيكات السرية الاخرى في جهودها لقتل رجال المليشيات. ويؤكد جون بيلينغر، وهو المستشار القانوني لوزارة الخارجية في ادارة بوش: «نحن نخلق الدوافع –بدون قصد– لقتل الناس بدلا من إلقاء القبض عليهم.»غير ان المسؤولين في ادارة اوباما ينكرون انهم يفضلون قتل المتمردين على اعتقالهم، لكنهم يقرون بالحاجة الى وضع لوائح واضحة للتعامل مع حالات الاسرى المستقبليين. يقول المسؤولون ان النقاش داخل الادارة لا يغطي فقط ايّا من السجناء الذين يحالون الى معتقلات طويلة الامد او يحاكمون، وانما المكان الذي سيحتجزون فيه، وكيفية اجراء التحقيق وقضايا اخرى.غير ان مسؤولين في الادارة، وهم من المشككين في اللوائح المقترحة، يحتجون ان الحكومة قد لا تواجه على الاطلاق موقفا تضطر فيه الى احتجاز رجال المليشيا بدون محاكمة. فحتى كبار رموز القاعدة يمكن ان يتم التحقيق معهم بشكل قانوني وتقديمهم الى المحاكمة، إما في محكمة مدنية او محكمة عسكرية، او تسليمهم الى حكومة أجنبية.وعلى هذا، فهؤلاء المسؤولون يقولون انه ليست هناك من ضرورة لوضع لوائح، الى حين تمكن الجيش او وكالة المخابرات المركزية من إلقاء القبض على احدهم. ويقول مسؤول على صلة وثيقة بهذا الأمر ان وضع التعليمات الحرفية قبل ذلك لن يؤدي الا الى زيادة عدد المعتقلين الذين لن يتم تقديمهم للمحاكم الأميركية.لكن المسؤولين الذين يفضلون القواعد الجديدة، ومن بينهم منتسبون في البنتاغون، يقولون انها سوف تضمن اخذ جميع الخيارات بعين الاعتبار في اي وقت تتوفر فيه معلومات استخبارية عن ارهابي مطلوب.وفي هذه المواقف على اوباما ومستشاريه ان يقرروا، بسرعة في بعض الاحيان، فيما اذا كان على السي آي أيه او القوات الخاصة ان تلجأ الى اعتقال او قتل فرد معين. فاذا كان يجب اعتقال المشتبه به، فان عليهم اتخاذ القرار في مكان احتجازه وفيما اذا كان يجب محاكمته آخر الأمر.وحتى وقت قريب لم يكن هناك الا اقل اتفاق داخل الحكومة على مكان احتجاز عناصر القاعدة المشتبه بهم والمعتقلين حديثا، والذين تريد الولايات المتحدة ان تحقق معهم لكنها تفتقر الى الدليل الكافي لإرسالهم الى المحاكمة. وقد نوّه المدعي العام ايرك هولدر الى النقاش المستمر حول قضايا الاعتقال خلال شهادته امام الكونغرس يوم الاربعاء. وقد اجاب عن السؤال الافتراضي: (اين سيتم احتجاز عناصر القاعدة الذين سيلقى عليهم القبض؟) قائلا: «اعتقد علينا ان نضع بعض الخيارات،» لكنه لم يوضح هذه الخيارات.يقول مسؤول رفيع على صلة بتلك النقاشات ان قضية مكان احتجاز المعتقلين حديثا «قد نوقشت وتم التوصل الى بعض الاستنتاجات.»ويقول مسؤولون آخرون ان من المرجح ان يكون مقر المعتقل في قاعدة باغرام الجوية، ويعود ذلك –جزئيا– الى انعدام امكان تقديم المعتقلين هناك للمحاكمة في الولايات المتحدة، على الرغم من بقاء هذا الاجراء محل تساؤل. كما تجري دراسة وضع مواقع اخرى. واستنادا الى قرار المحكمة العليا، اذا تم جلب المتهم الى الولايات المتحدة او الى غوانتانامو فان من حقه تحدي اعتقاله امام المحاكم الأميركية.وبخلاف خيار اعتقال السجناء بلا نهاية خارج الولايات المتحدة، لن يكون امام الادارة الاميركية سوى ثلاثة خيارات عندما تحدد موقع مشتبهين بالارهاب: جلبهم الى الولايات المتحدة للمحاكمة، او تسليمهم الى الحكومات الاجنبية، او قتلهم باستخدام الطائرات المسيرة او وسائل اخرى غير معلنة. وكان اوباما قد صرح في العام الماضي انه ربما يستعمل الاعتقال طويل الاجل للمشتبه بعلاقتهم بالارهاب الجدد، وهي الممارسة التي بدأتها ادارة بوش في غوانتنامو باي، لكنه لم يضع لحد الان اي معتقل جديد في غوانتنامو او باغرام منذ ان تولى منصبه.وينوي اوباما ان يقدم المعتقلين الجدد الى المحاكمة اكثر مما فعل بوش، سواء في محاكم عسكرية او مدنية، بينما يتم «الاحتفاظ» بالمعتقلات الطويلة الاجل، على حد تعبير احد كبار المسؤولين. غير ان حالات المعتقلين حديثا ممن يشتبه بصلاتهم مع القاعدة، ومن بينهم عمر فاروق عبد المطلب وهو المواطن النيجيري الذي حاول تفجير طائرة متجهة الى ديترويت، وملا عبد الغني باردار وهو احد كبار قادة حركة طالبان العسكريين الذي تم اعتقاله في باكستان، أكدت الحاجة الى وضع تعليمات اوضح، حسبما افاد احد اعضاء الكونغرس. يذكر ان قرار تقديم عبد المطلب للمحاكمة بدلا من وضعه في حالة اعتقال لا نهائي لأغراض التحقيق واجه انتقادات من قبل الجمهوريين في الكونغرس. واستجاب مسؤولو الادارة لهذه الانتقادات ان عبد المطلب قدّم معلومات مفيدة اثناء استجوابه، حتى بعد ان تقرر تقديمه للمحاكمة وقرأت عليه حقوقه المتعلقة بتجريم الذات. وفي حالة باردار، احتفظت باكستان به في سجونها وتولت التحقيق معه بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية.لكن هذه الترتيب لم يتمخض عنه سوى القليل من المعلومات المفيدة من باردار، والذي يعتقد باطلاعه الواسع على عمليات طالبان وتمويلها وتعاملها مع القاعدة. وتعد حالة باردار، بالنسبة الى بعض المسؤولين العسكريين، مثالا على ضرورة ان تتولى الولايات المتحدة احتجاز كبار رجال المليشيا، الذين ربما حازوا معلومات قيمة، بنفسها.يقول ضابط عسكري رفيع المستوى: « باردار كان يدير حربا لصالح طالبان حتى ساعة اعتقاله.» لكن «قيمة اية معلومات استخبارية ربما كان يحملها تتلاشى بسرعة في كل يوم يقضيه بالمعتقل» الذي يديره الباكستانيون.ويجادل المسؤولون في ايّ من رجال المليشيا عليهم ان يحتجزوهم بدون محاكمة. وكانت وزارة العدل قد قالت في العام الماضي ان اعضاء القاعدة وهؤلاء الذين قدموا «دعما ماديا» للقاعدة سوف يكونون مرشحين للاعتقال اللانهائي، وهو اجراء قياسي وضع لغرض إظهار ان اوباما اكثر تمييزا من سلفه بخصوص من يحتجزون بدون محاكمة.على ان الادارة لم توضح علانية ما الذي يحكم تقديم الدعم المادي للقاعدة. يقول مسؤول رفيع: «ذلك يتبع كل حالة على حدة.»

ويقول المسؤولون ان الاعتقال طويل الاجل، في الواقع، من المحتمل ان لا يستعمل ضد مقاتلي طالبان الذين يلقى عليهم القبض في افغانستان، بل يعاملون كأسرى حرب. كما ان من غير الراجح ان يستعمل ضد كبار قادة القاعدة مثل اسامة بن لادن وايمن الظواهري، والذين ربما يتم تقديمهم للمحاكمة في حال الإمساك بهم.

عن: لوس انجلس تايمز

قضايا

اليمن .. حينما تكون الحرية محصورة في حمّامات العرائس

ترجمة : اسلام عامر

في بلد لا تسمع به أصوات النساء الرزنات و المتشحات بالعباءات السودا الطويلة و المخبأة وجوههن بالنقاب يكون حمّام العرائس المكان الدافئ للورود المتفتحة.كل امرأة في حمام النساء تزدان بلون جميل من الألبسة فإحداهن ترتدي وشاحا اخضر و الأخرى ترتدي وشاحا اصفر و فيروزي وثالثة ترتدي وشاحا مطبوعاً عليه صورة فهد لونه قرمزي و اخرى تلبس الاصفر المطرز بالذهب. لكن هل كان ذلك الحديث عن اليمن عن سرابٍ غريب؟»في الحقيقة انه أمر سيئ بحق» هذا ما قالته سميرة طاهر و هي احدى النساء في الحمام»اذا شاهدتني في مصر فإنك ستراني ازدان بأحدث صرعات الموضة و اسرح شعري بأحدث القصات و أضع مساحيق التجميل لكن هنا اتلفلف بعباءة سوداء فإذا ارتدت المراة اليمنية ما تشاء سيكون ذلك فضيحة لا محال»ففي بلدٍ يرى معظم زواره ان النساء فيه هن الأكثر صمتا و رزانة مرتديات العباءة سوداء و مغطيات وجوههنّ بنقابٍ اسود فإن حمام العرائس أشبه بالمكان الدافئ لتفتح الأزهار.ان النقاب يكاد يكون موجود في كل مكان في صنعاء فحتى الفتيات الصغيرات يرتدين النقاب ليتعودن عليه.لكن اتبع الصوت و انقر على الأبواب لترى الحقيقة التي تتمتع بها النساء بالواقع المشابه لحرية الرجال سترى خلفها لحظات جميلة تنزع فيها الطبقات لتر فيها الزخارف الثقافية.في حمام العرائس تقضي النساء اوقاتهن بتناول فطائر الشوكولا و الرقص المتناغم على اصوات الموسيقى الصاخبة فتتعالى الضحكات و عندما تطفئ الموسيقى و يؤكل كل ما في اطباق العرس تبدأ عملية اعادة وضع النقاب الذي ترتديه النساء اليمنيات و الذي فيه شق صغير لظهور العينين قد اصبح رمزا لعدم المساواة بين الرجل و المرأة في اليمن و ذلك بين الشيوخ المحافظين في اليمن و الساسة اليمنيين من جهة و اليمنيين ذوي الطبائع الغربية و الناشطين في مجال حقوق المرأة من جهة اخرى.»اني مسلمة اصوم و اصلي و اتبع ما جاء في القرآن لكن النقاب المذكور في القرآن ليس له صلة بالاسلام فلم يذكر في القرآن أي شيء يوجب على المرأة ارتداء النقاب»هذا ما قالته رمزية اليرياني و هي رئيسة اتحاد المرأة اليمنية في صنعاء.و سلحت اليرياني نفسها و زائراتها بنسخ مصورة من النصوص القرآنية و الأحاديث النبوية الشريفة التي تدافع عن حقوق المرأة و قالت ان النقاب قد دخل الى اليمن على يد طائفة متطرفة نشأت في العربية السعودية. قبل ثلاثين عاملا كانت المرأة اليمنية ترتدي الملابس الكلاسيكية و الغربية و تتشارك الوجبات مع الرجال. وقال نائب الحاكم الحالي لمدينة عدن الجنوبية ان «والدته كانت ترتدي الفساتين القصيرة»اذا تقبلنا النقاب فإن العديد من الأمور غير المتسامحة و الرجعية ستفرض علينا بالتالي.»نحن الآن في حرب مع هذه الطائفة التي جلبت النقاب الى اليمن الأمر الذي يجعل منا أعداء لهم»حازت هذه الطائفة و المحافظون السياسيون على عقدين من القوة و السلطة في الحكومة اليمنية و المجتمع اليمني ،ففي السنوات الأخيرة قامت تلك الطائفة بتهديد اتحاد المرأة من خلال ارسال الرسائل النصية الهاتفية المهددة الى قياديات الاتحاد و قاموا بنشر الكتيبات التي تشجب التنظيمات المعادية للمسلمين.»يحمي القرآن و يحترم و يحافظ على المرأة» هذا ما قاله الشيخ علي ويرافي و هو احد اتباع تلك الطائفة التي جلبت النقاب الى اليمن «نحن نلزم بتغطية وجوههن لتوفير الحماية لهن فلديهن ما يحتجن و العالم بأسره بين ايديهن و لا نحتاج الى تلك الأفكار الغربية المفروضة على ثقافتنا»و إدرج اجتماع اقتصادي عالمي النساء اليمنيات على رأس القائمة كأسوأ بلد في المساواة بين حقوق المرأة و الرجل و للمرة الرابعة على التوالي حيث تتزوج معظم الفتيات و هن في اعمار تتراوح بين ١٢ و ١٦ او حتى بين الثّامنة و التاسعة و ذلك من رجال لم يلتقين بهم من قبل بتاتا و يتحملن بعد ذلك عبء ٥ الى ٣ اطفال و يفضل ان ينادى لهن بأم فلان او فلان او زوجة فلان و الا فإن غير ذلك سيكون امرا متعبا .و في حمامات العرائس تتباين الأفكار فتقول فائزة حسين و هي إحدى النساء اليمنيات القلائل اللواتي تلقين تعليمهن الجامعي : «ان الدول الغربية تركز اهتمامها على أمر النقاب من دون اي داع»و قالت ان الغرب يكرهوننا لاننا نرتدي النقاب لكني ارتديه لأنه يجعلني اشعر بالحرية فعندما ارتديه استطيع الضحك و الكلام و الأكل في الأماكن العامة بحريتي اني اخترت ارتداء الحجاب و هذا خياري»و قالت بنت فائزة (شذى العموري) لقد قضينا سنة في مدرسة ثانوية في تكساس حيث يبصق معظم الطلاب غضبا على اجابة والدتي»»انها محقة لان اليمنيات لا يستطعن الضحك و الاكل في الاماكن العامة حيث يحدق الناس عليهن»و على خلاف والدتها و اخواتها تفضل شذى عدم ارتداء النقاب على الرغم من سماعها الكلام البذيء في الشارع من الرجال حيث انهم يعتقدون انها «امرأة سيئة « «لكني لست كذلك»و في نهاية المساء تجتمع النساء في صالة قرب الباب ليلبسن العباءات و لتكتم اصواتهن مجددا بالقماش.

عن لوس انجلس تايمز